رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اسبوعي يصدر عن
مؤسسة المدى للاعلام والثقافة
والفنون

ذاكرة عراقية

4
صفحات
توزع مجاناً مع
جريدة المدى

العدد (1202) الاثنين (21) نيسان 2008
NO. (1202) Mon . (21) April

قصةُ العَالمِ العراقي

من العهـــد الملكـي الى مجلـس الحكـم

تبدأ رحلة العلم العراقي منذ بداية تأسيس الحكم الوطني في العراق حيث قررت الحكومة العراقية وضع الدستور العراقي الدائم والذي نص في احد بنوده الاساسية على اوصاف العلم العراقي واهميته بالنسبة للدولة العراقية الحديثة .

العلم العراقي في الدستور الملكي

في سنة ١٩٢٥ صدر القانون الأساسي العراقي (الدستور الملكي) ونص في المادة الرابعة على أوصاف العلم العراقي ، إذ ذكر الدستور في هذه المادة ما يأتي: (يكون العلم العراقي على الشكل والأبعاد الآتية: طوله ضعفي عرضه ويقسم أفقياً الى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية أعلاها الأسود فالأبيض فالأخضر على ان يحتوي على شبه منحرف أحمر من جهة السارية تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الأبيض وارتفاعه ربع طول العلم وفي وسطه كوكبان أبيضان ذوا سبعة أضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية. وقد استمر العمل بنشر هذا العلم حتى انهيار النظام الملكي وقيام الجمهورية الأولى (جمهورية عبدالكريم قاسم) في ١٤ تموز ١٩٥٨.

علم الجمهورية الأولى

لم يتطرق دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ الى أوصاف العلم العراقي على نحو ما فعل الدستور الملكي وانما ترك ذلك الى القانون الذي يتم اصداره لذلك نصت المادة (٦) من دستور الجمهورية الأولى على ان (يعين علم العراق وشعار الجمهورية العراقية والأحكام الخاصة بهما بقانون) وفعلاً فقد صدر قانون علم الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٩ المنشور في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) بعددها ١٨٩ في ٢٧/ ٦/ ١٩٥٩ الذي نص على ان العلم العراقي الجديد يتألف من الألوان الأسود والأبيض والأخضر والأحمر والأصفر وهي الألوان التي تمثل أدواراً مجيدة في تاريخ العراق وعلى ان يكون شكل العلم مستطيلاً طوله ضعف عرضه ويقسم عمودياً الى ثلاثة مستطيلات متساوية أولها من جهة اليسار الأسود فالأبيض فالأخضر ويتوسط المستطيل الأبيض النجم ذو الثمانية رؤوس وهو النجم العربي لونه أحمر رمزاً لثورة ١٤ تموز وتتوسط النجم دائرة ذات لون أصفر يحيط بها حزام أبيض. أما المادة الثانية من هذا القانون فتشير الى ما ترمز اليه سمات هذا العلم وألوانه فاللون الأسود لراية الرسول وراية العرب في صدر الاسلام واللون الأخضر لراية العلويين واللون الأبيض لراية العرب في الشام واللون الأحمر لراية ثورة ١٤ تموز وراية العرب في الأندلس واللون الأصفر لراية صلاح الدين الأيوبي ويمثل النجم المثمن الأحمر والدائرة الصفراء العرب والكرد.

علم الجمهورية الثانية

وبعد انقلاب ٨/ ٢/ ١٩٦٣ على حكومة الجمهورية الأولى فان رجال الجمهورية الثانية رفضوا العلم الملكي وعلم الجمهورية الأولى ووجهوا وجوههم شطر الجمهورية العربية المتحدة (وحدة سوريا ومصر) وعلى الرغم من ان دستور هذه الجمهورية (القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣) لم ينص على ما يتعلق بالعلم العراقي فقد صدر قانون العلم العراقي رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ في ٣٠/ ٤/ ١٩٦٣ متأثراً بالعلم الخاص بالجمهورية العربية المتحدة التي قامت بعد وحدة مصر وسوريا على الرغم من ان هذه الجمهورية انتهت بانفصال سوريا عن مصر سنة ١٩٦١ وتم نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في العدد ٨١٢ في ٨/ ٦/ ١٩٦٣ حيث قرر هذا القانون بأن العلم العراقي يتكون من ثلاثة ألوان الأسود والأبيض والأحمر لثلاثة نجوم كل منها ذات خمس شعب لونها أخضر على ان تكون الذؤابة الخامسة فوق الخط النجمتين المجاورتين الى الأعلى. والمسافات بين النجوم الثلاثة وحافتي العلم متساوية ويكون العلم مستطيل الشكل عرضه ثلثا طوله ويكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بصورة أفقية أعلاها اللون الأحمر وأوسطها اللون الأبيض وأسفلها اللون الأسود وتتوسط النجوم المستطيل الأبيض. وقد استمر العمل بهذا الشكل على الرغم من صدور تشريعات جديدة حتى يومنا هذا.

علم الجمهورية الرابعة

واذا كانت الجمهورية الثالثة (جمهورية الأخوين عبدالسلام وعبدالرحمن عارف) قد اعتمدت القانون السابق بشأن علم العراق. فان دستور ٢١/ ٩/ ١٩٦٨ الذي جاء بعد الاطاحة بنظام الأخوين نص في المادة (٦) على ان يعين العلم العراقي والشعار والأحكام الخاصة بهما بقانون وهذا ما قررته المادة (٩) من الدستور العراقي لسنة ١٩٧٠ الذي استمر لغاية ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ حيث نصت تلك المادة على: (علم الجمهورية العراقية وشعارها والأحكام المتعلقة بهما تحدد بقانون) وعلى الرغم من ان العلم العراقي ذا الأصول المصرية (وحدة مصر وسوريا) تم الغاؤه من مصر منذ أكثر من ثلاثين سنة فان قانون العلم العراقي استمر مصرياً. وعلى الرغم من التعديلات البسيطة جداً كاضافة كلمة (الله أكبر) وهكذا استمر العلم في العراق لمدة تزيد على (٤٠) سنة في حين انه لم يستمر في مصر أقل من نصف هذه المدة وعادت مصر وألغت العلم السابق. وفي سنة ١٩٨٦ صدر قانون جديد للعلم العراقي لا يختلف عن العلم السابق بتكوينه وأشكاله سوى شرح لبعض المفردات فقد ذكر ان العلم مستطيل يبلغ عرضه ثلثي طوله وينقسم الى ثلاثة مستطيلات أفقية متساوية الأبعاد ويكون الأعلى منها أحمر والأوسط أبيض والأسفل أسود واستمر قانون العلم رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٦ بالقول: وتكون في المستطيل منها ثلاثة نجوم خضراء خماسية الزوايا وتكون المسافات متساوية بين كل نجمة وبينها وبين حافتي العلم وذلك وفق الشكل الملحق بهذا القانون. وتمثل ألوان العلم كما يقول القانون ألوان الرايات العربية وتمثل النجوم الثلاثة الوحدة والحرية والاشتراكية.

رحلة العلم في مجلس الحكم

تضمن قرار مجلس الحكم في ٥/ ١/ ٢٠٠٤ تشكيل لجنة تتولى تحديد شكل العلم العراقي الجديد والنشيد الوطني الجديد على ان تقدم التوصيات الى المجلس خلال اسبوع وكانت اللجنة مشكلة من الدكتور عادل عبدالمهدي والشيخ عبدالكريم المحمداوي ونصير الجادرجي وسمير الصميدعي وفرست أحمد وصدر قرار مجلس الحكم ٧٢ في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٤ متضمناً اعتماد التصميم المرفق ليكون علماً مؤقتاً لجمهورية العراق لحين انتخاب الجمعية الوطنية وإقرار العلم الدائم.. وقد تم تصميم هذا العلم من قبل الفنان رفعت الجادرجي وتم اختياره من بين (٣٠) تصميماً ويتكون من اللون الأبيض مع خطوط متوازية في الربع الأسفل بالألوان (أزرق، أصفر، أزرق) والخطان الأزرقان يمثلان دجلة والفرات والخط الأصفر يرمز الى القومية الكردية وهنالك هلال أسلامي أزرق في وسط المنطقة البيضاء.. وقد أوردت الجرائد في وقتها هذه التفاصيل ودفاع صاحب التصميم عنها. ولم تتولَ الجمعية بحث موضوع العلم كما ان مجلس النواب هو الآخر لم يتولَ تنفيذ أحكام المادة (١٢) من الدستور الجديد الخاصة بالعلم لأسباب يطول شرحها.

الـــطـــــريـق الى قـــصر الـــــرحـــــاب

الملك حسين يبلغ عن محاولة انقلابية ونوري السعيد يقول : كلهم اولادي

سر الرسالة التي تلقاها الامير عبد الاله
ماذا حصل عندما الح بهجت العطية في التبليغ عن الثورة ؟

نوري السعيد وعبد الاله

الملك فيص الثاني

رسالة يتلقاها الوصي عبد الاله تكشف عن نية بعض الضباط العراقيين بالقيام بمحاولة انقلابية .. هذه الرسالة كانت الشرارة الاولى في الكشف عن خفايا ثورة ٥٨ ، ملحق ذاكرة عراقية تنشر اسرار الايام الاخيرة قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

حينَ تلقى الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق رسالة من الملك حسين ملك الاردن مفادها ان محاولة انقلابية ستقع اضطرب عبدالاله واستدعى بهجة العطية مدير الامن العام واجتمع به في منتجع له على دجلة.

الشائعات كانت تتوالى بان محاولة انقلابية يجري الاعداد لها.. كانت انباؤها تصل الى القصر تباعا وتتلاشى هناك. نوري السعيد كان يعتقد جازماً بان الجيش في قبضته مئة بالمئة ويؤيد سياسته وهو يغدق على الضباط برواتب عالية واسباب ترفيه اخرى وهذا الاجراء يراه كفيلا بمنع الجيش من الانزلاق في السياسة.

معلومات نوري السعيد تجاه الجيش تعتمد على الحدس الشخصي. الاستخبارات الداخلية كانت ضعيفة بل هي اضعف الاجهزة على الاطلاق، وكان نوري السعيد اخر من يعلم ومقتنعا بعلاقاته الشخصية مع هذا الضابط او ذاك مرددا: انهم اولادي.

وفي كانون الاول عام ١٩٥٧ كان الجيش العراقي ينفذ مناورات عسكرية في معسكر الحبانية وقد ذهب الى هناك الملك فيصل الثاني والوصي عبدالاله يرافقهما اركان الدولة ورجال السلك الدبلوماسي لمشاهدة المناورات.

كانت المدافع تطلق قنابلها بعيدا وفي غمرة المشاهدة والمتابعة سقطت قنبلة على بعد امتار من الملك والوصي وانفجرت من دون ان تحدث اذى بأحد، ولم يحدث شك بأن الحادث مقصود وبان رماة القنبلة كانوا متعمدين بتصويبها قريبا من الملك والوصي ولم يهتم الوصي ونوري السعيد بالحادث وساد الاعتقاد بأن ما وقع هو قضاء وقدر.

ومن المفارقات ان رئيس اركان الجيش الفريق محمد رفيق عارف كلف بالتحقيق احد الضباط المنتمين الى مجموعة الضباط الاحرار (السرية) التي كانت تعد للانقلاب فوضع هذا الضابط تقريره بصيغة تبعد الشك بان الحادث كان مدبرا. وقال مؤكدا "ان القنبلة اخطأت بسبب عطب آلي في المدفع".

فاطمأن الوصي ونوري السعيد، وفسر ان سبب هذا الاطمئنان هو عملية تقاعس عن استقصاء الحقائق لكن بعد الانقلاب اعترف الضباط بأن الحادث كان مدبرا وانهم تعمدوا تصويبها باتجاه الملك والوصي واركان الدولة لتودي بحياتهم.

بعد هذا الحادث الذي اعتبر عابرا ضمن حسن النيات في التفاسير حوله، بدأت تصل الى القصر ونوري السعيد تقارير سرية عن مؤامرة تحاك في الجيش تتضمن اسماء الذين نفذوا انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ فيما بعد.

كانت هذه المعلومات ترد بصورة خاصة من مديرية الدعاية العامة ومن مديرية الامن العامة وليس عن طريق استخبارات الجيش.

كان نوري السعيد يهمل هذه المعلومات بحجة عدم ازعاج الملك والوصي على حد قوله تم لجأ مروجو هذه المعلومات الى الملك والوصي مباشرة وتركوا نوري السعيد فاستدعى عبدالاله محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش وعرض عليه المعلومات فهز كتفيه نافيا وممانعا في فتح تحقيق معتقدا بأن في ذلك مساسا بكفاءته، مضافا الى زعمه انه قابض على الجيش بقوة وقد اثبتت الايام اللاحقة خطأ هذا الرأي وان الماء يجري من تحت اقدامه وهو لا يشعر كمن هو في غفوة او غفلة من امره.

الا ان عبدالاله كان غير قلق وغير مطمئن للجيش وكان يعرب في احاديثه الخاصة عن ارتيابه من صغار الضباط ومؤمنا كل الايمان بسيطرة نوري السعيد على الجيش.

كانت الشكوك تحوم حول نيات الفريق عارف رئيس اركان الجيش في قيامه بالانقلاب ثم اتجهت الى اللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة الثانية التي منها اللواءان التاسع عشر والعشرون ثم ظهر ان الفريق عارف لا يفكر باي انقلاب لكن اللواء الداغستاني اعترف اثناء محاكمته بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ بأن فكرة الانقلاب ضد الوصي ونوري السعيد كان تراوده جديا وانه قد وضع خطة بذلك.

بعد ذلك وردت الى القصر تحذيرات جديدة عن طريق مدير الامن العام بهجت العطية وقد ابدى العطية قلقه الشديد وحملها الى عبدالاله الذي ابدى انزعاجه من العطية نفسه وحولها الى الفريق عارف الذي كذبها واتهم العطية بانه يتجسس على الجيش.

ثم تلقى العطية في اوائل ايار وثيقة عن مؤامرة الضباط الاحرار واسماء قادتهم فلم يجرؤ على تقديمها الى الوصي فقدمها الى سعيد قزاز وزير الداخلية في حينه وحملها الاخير الى الوصي ففضب الوصي من عودة العطية للتدخل في شؤون الجيش العراقي فارسل في طلبه وقال له "اني امنع دوائرك ان تدس انفها بعد اليوم في الجيش تحت طائلة العقاب".

فعاد العطية مغلوبا على امره محبطا ومصرحا "انني سأموت اذا ماتوا ولكنهم يرفضون الاصغاء حتى الى البراهين المسجلة التي قدمتها اليهم" وفعلا كان العطية في مقدمة الذين اعتقلوا بعد الثورة وحوكم امام المهداوي ونفذ فيه حكم الاعدام شنقا مع القزاز عام ١٩٥٩.

الفريق رفيق عارف:

((أتريدون كلما سمعنا صوتاً أو بشائعة ان نعتقل المتهمين بها؟)).

((يعني تريدون ان نعتقل ألف ضابط بسبب إشاعة؟!))

ذات يوم في حزيران عام ١٩٥٨ وكانذار حاسم للبلاط الملكي وجد الملك فيصل الثاني فوق مكتبه في قصر الرحاب رسالة مجهولة المصدر تحتوي تفاصيل المؤامرة وأسماء الضباط الذين يهيئونها واحداً واحداً.. فجرى تحقيق دقيق لمعرفة اليد التي أوصلت هذه الرسالة ووضعتها على مكتب الملك ولكن بدون الحصول على نتيجة.

وعلى أثرها اجتمع الوصي عبدالاله ونوري السعيد والفريق عارف رئيس أركان الجيش واستعرضوا أسماء الضباط الواردة أسماؤهم في الرسالة فوجدوا ان أكثرهم من الموالين لأركان الدولة، فالزعيم عبدالكريم قاسم مرافق لنوري السعيد والزعيم ناجي طالب مقرب من البلاط والعقيد عبدالسلام عارف يعطف عليه الفريق عارف والعقيد رفعت الحاج سري يحميه جميل المدفعي وهكذا وضعت تفسيرات وتبريرات لفرز عملية الولاء الشخصي لكل من ورد اسمه في القائمة.

وصار القرار ان يستدعي أركان الدولة الضباط المحسوبين عليه ويصارحهم بالأمر وقد تم ذلك فعلاً في وزارة الدفاع وخاطب نوري السعيد الزعيم عبدالكريم قاسم الذي كان في مقدمة من استدعوا للاستفسار: ((أصحيح انك تتآمر علينا يا كرومي؟)) فأنكر قاسم وأقسم بأغلظ الايمان مؤكداً ولاءه ووفاءه فأطمأن نوري وخرج قاسم يعطي رفاقه المنتظرين اشارة تطمين متفق عليها، وفي الوقت نفسه سارع نوري يبلغ عبدالاله (لقد أجريت تحقيقاً مع عبدالكريم قاسم رئيس المؤامرة المزعومة فثبت لي ان الأمر لا يعدو الوشاية).

لقد كان عبدالكريم قاسم أكثر الضباط قرباً وحظوة عند نوري السعيد وهذه الحظوة هي التي حمت عبدالكريم من كل ملاحقة.

ومنذ عاد عبدالكريم من الاردن عام ١٩٥٧ حيث كان يقود لواءً عراقياً هناك والشائعات والتقارير تنبري عن اتصالات كان يقوم بها مع خصوم الدولة وعن اجتماعات عقدها لكن نوري السعيد كان يسخر من هذه التقارير ويعدها وشايات من حساد عبدالكريم قاسم للايقاع به ظلماً وهكذا سفه نوري السعيد كل كلمة قيلت ضد قاسم.

كان عبدالكريم قاسم يتقن لغة الرد في خطابه ويحسن انتقاء المفردات التي تبرئه من الاتهام.

وجاء الأنذار الأخير من الأردن من الملك حسين طلب الملك حسين في مطلع تموز ١٩٥٨ ارسال قوة عراقية ترابط في الاردن توطيداً للاتحاد الهاشمي الجديد المعقود بين البلدين، وعليه أوفدت الحكومة العراقية الفريق عارف رئيس أركان الجيش الى عمان لدراسة الموقف وفي يوم ١١ تموز قرر الفريق عارف العودة الى بغداد ليكون في وداع الملك فيصل الثاني صباح ١٤ تموز لحضور مؤتمر حلف بغداد في أنقرة فذهب الى قصر بسمان ليستأذن الملك حسين في السفر وقال بهذه المناسبة:

(لقد قررنا ان نوفد الى الاردن اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم) فأجاب الملك بحضور بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي.

(لا ترسلوا لنا عبدالكريم قاسم فعندنا معلومات غير مرضية) وكان الملك حسين قد قرر ان يجتمع بالفريق عارف قبل سفره ليبلغه عن وجود حركة غير عادية في الجيش العراقي وان لديه معلومات دقيقة عن مؤامرة يديرها عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف.

وكانت الاستخبارات الاردنية قد قدمت للقيادة العراقية معلومات عن حركات مشبوهة قام بها قاسم وعارف اثناء وجودهما في الاردن لكن بغداد لم تأبه بها.

وقد أبدى الفريق عارف استغرابه من هذه المعلومات وأعلن عن صفاء صفوف الجيش العراقي.. لكن الملك حسين عاد يكرر التحذير واستدعى ضابطين اردنيين كانا قد عادا من بغداد أخيراً قاما بجولة تدريبية أتاحت لهما الاتصال بعدد من ضباط الجيش العراقي فروى الضابطان للفريق عارف أمام الملك بأنهما وقفا على مؤامرة يديرها قاسم وعارف مع ايضاحات مدعومة بالاسماء لكن الفريق عارف قابلها بالسخرية. وقبل مقابلة الملك من قبل عارف كان قد التقى برئيس الوزارة الاردنية سمير الرفاعي وأنبأه بنفس المعلومات الوارد ذكرها أعلاه فرد الفريق عارف بقوله: ((أتريدون كلما نسمع صوتاً أو شائعة نعتقل المتهمين بها.. يعني تريدون ان نعتقل ألف ضابط.. كلا.. هذه كلها أكاذيب).. وعندما ألح الرفاعي باجراء تحقيق قال عارف:(لا يا باشا، فالجيش العراقي بكامله في جيبي).

وعندما عاد الفريق عارف الى بغداد تأجل سفر الزعيم عبدالكريم قاسم على رأس اللواء التاسع عشر على ان يسافر أولاً اللواء العشرون الذي يرأس العقيد عبدالسلام عارف أحد أفواجه الثلاثة. وهناك تقليد دولي تمارسه كل الدول عندما تمر قطعات الجيش في عواصمها توضع قوى الجيش والشرطة تحت الأنذار، ولكن هذا لم يحدث في بغداد حيث صرح وزير الداخلية سعيد قزاز بأن رئاسة الوزارة لم تبلغه بشيء عن قدوم القطعات الى العاصمة. وكانت القوة الضاربة من الشرطة الموجودة في معسكراتها في الصالحية مؤلفة من ثلاثة آلاف شرطي مدربين تدريباً جيداً ومجهزين بأحدث الأسلحة وهي القوة الرئيسة التي يعتمد عليها نوري السعيد ولكن وزير الداخلية لم يبلغ لوضعها في الانذار فمرت القطعات ودخل اللواء العشرون القادم من جلولاء العاصمة والناس يغطون في نومهم واحتل العاصمة دون اية مقاومة.

وكان لابد من ان يمر اللواء العشرون في بغداد حيث لا طريق آخر كونه قادما من جهة ديالى، فعبر دجلة باتجاه جسر الخر وعلى بعد مئة متر من قصر الرحاب كانت فرصة مواتية لتنفيذ الخطة وقد اعتبرت الحكومة ان الطريق باتجاه جسر الخر هو طريق ضاحية خارج بغداد العاصمة ناسية انه طريق قصر الرحاب!..